الموقف الدولي من تداول العملات الرقمية وطبيعتها القانونية

The international position on digital currencies use and their legal nature

ا.د. علي عبد محمد سعيد

الباحثة/ لُبِّي مَحْمُودُ تَوْفِيْق

الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2023/1/31

تاريخ القبول: 2022/3/7

المستخلص¹:

يُعالج البحث مفهوم النقود التقليدية والعملات الرقمية والاختلاف بينهما وتتميز الطبيعة القانونية والتشريعية للعملات الرقمية وبعض المواقف الدولية والإقليمية من تداول العملات الرقمية وتكمن أهمية هذه الدراسة في تمييزها للاختلاف في المفاهيم التي تُعرف العملات ، وكانت اهم اهداف البحث هي معرفة المفاهيم الصحيحة للعملات الرقمية وطبيعتها القانونية وبعض خصائصها. وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية تضمن المبحث الأول بعض مفاهيم النقود التقليدية والعملات الرقمية والمبحث الثاني تناول العملات الرقمية وطبيعتها القانونية اما المبحث الثالث فقد تناول الموقف الدولي من العملات الرقمية وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، حيث جاءت اهم الاستنتاجات بأن هناك اختلاف بين الاشكال المختلفة للعملات الرقمية من حيث خصائصها، الأمر الذي ينعكس على تحديد طبيعتها القانونية ، كما ان هناك اختلاف بين العملات الرقمية والنقود التقليدية من حيث شكلها وطرق تداولها والجهات التي تُصدرها ، اما التوصيات فقد كان أهمها ، ضرورة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية حسب طرق استخدامها وخصائصها المالية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية ، النقود التقليدية، البلوكتشين، التعدين.

Abstract:

The research deals with the concept of traditional money and digital currencies and the difference between them, and distinguishing the legal and legislative nature of digital currencies and some international and regional positions on the circulation of digital currencies. The importance of this study lies in its distinction in the concepts that define currencies. The most important objectives of the research were to know the correct concepts of digital currencies, their legal nature and some of their properties. The research has been divided into three main topics. The first topic included some concepts of traditional money and digital currencies. The second topic dealt with digital currencies and their legal nature. The third topic dealt with the international position on digital currencies. The most important conclusions came from the recommendation, where we reached the most important conclusions. Between the different forms of digital currencies in terms of their characteristics, which is reflected in the determination of their legal nature, and there is a difference between digital currencies and traditional money in terms of their form, methods of circulation, and the authorities that issue them. and its financial characteristics.

Keywords: Digital currencies, traditional money, blockchain, mining.

¹ بحث مستل من رساله ماجستير

المقدمة:

ان العملات الرقمية هي عملات يُمكن تداولها او المضاربة عليها تماماً كالعملات التقليدية الإلزامية (الوزنية) ولكنها لا تخضع لسيطرة المؤسسات المالية والحكومات ويوجد عدد كبير من العملات الرقمية الافتراضية و تُحظى كل عملة بمميزات واستخدامات فريدة وقد كان يُنظر اليها بالرغم من ذلك على أنها حل تقليدي مُتكامل للدفع وبالفعل فهناك مؤسسات تقبل العملات الرقمية كشكل من اشكال الدفع كما ان هناك العديد من المَنافذ التجارية تقبل العملات الرقمية، ويختلف الوضع القانوني للعملات الرقمية بشكلي كبير من بلد الى آخر ولا يزال الوضع القانوني لهذه العملات غير مُحدد او مُتغير في كثير من البلدان فبعض البلدان لا تعد استخدام هذه العملات غير قانوني باستثناء البعض من هذه العملات كما ان وضعها كأموال او سلعة له تبعات تنظيمية مُختلفة وبنينا سمحت بعض البلدان بإجازة التعامل بها فأن البعض الاخر حظرها او قيدها.

أولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالمواقف القانونية الدولية إزاء تداول العملات الرقمية المُشفرة و اعتبارات التعامل معها وكيف يتم تنظيمها مستقبلياً.

ثانياً: فرضية البحث: تختلف العملات الرقمية الافتراضية عن النقود التقليدية من حيث المفهوم والطبيعة القانونية والموقف الدولي منها

ثالثاً: هدف البحث جاء الهدف من هذا البحث لفهم مشكلة لدراسة والتساؤلات التي طُرحت من خلالها للوصول الى الإجابة عن هذه التساؤلات ويهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة المفاهيم الصحيحة للعملات الرقمية وطبيعتها القانونية وبعض خصائصها. 2- إمكانية الدول للاستجابة لهذه العملات من خلال التشريعات التي وضعتها

3- البحث عن الاختلاف بين العملات الرقمية والنقود التقليدية.

رابعاً: أهمية البحث: جاءت أهمية دراسة العملات الرقمية بسبب عدم الوضوح الذي يُحيط بها وتزايد أعدادها وانواعها خلال السنوات الأخيرة والاختلاف الكبير في المفاهيم التي تُعرفها وبسبب حداثة هذا الموضوع وعدم وجود تطبيقات قانونية واضحة لها وتباين المواقف الدولية حولها.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي لمعرفة الاحكام القانونية التي تخص العملات الرقمية مع الاخذ بنظر الاعتبار حداثة الموضوع بالإضافة الى الاتجاهات القانونية المُختلفة لبعض الدول خصوص العملات الرقمية سواء كان بالنسبة للنصوص القانونية والتطبيقات القضائية. **المحور الأول:** ماهية النقود التقليدية والعملات الرقمية وخصائصها:

نتيجة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا ظهرت العملات الرقمية وتُحديداً المُشفرة ولم يكن هذا الامر من قبيل المصادفة حيث قام احد المطورين والذي يُسمى نفسه (ساتوشي ناكاموتو) في عام (2008) بنشر الورقة البيضاء التي تضمنت ابتكار العملة المُشفرة (البيتكوين) والتي وصفها بأنها عملة تعمل وفق آلية (الند للند) أي أنها تعمل بين طرفين بدون الحاجة لطرف ثالث ، وتضمن هذه العملة سرية معلومات المتعاملين بها لكونها تقوم على تقنية التشفير. (ابراهيم، 2021، 10)

أولاً: تعريف النقود التقليدية والعملات الرقمية وخصائصها:

النقود هي ما يمتلكه الأفراد بعض النظر عن كميّتها ونوعها وقد اهتمت القوانين بالنقود مُنذ التّقدم واعطتها الحماية والتنظيم. (النداوي، 2012، 13)

ومن اجل الإحاطة بمفهوم النقود سيتم تناول النقود في اللّغة والاصطلاح والقانون.

1- مفهوم النقود في اللّغة والاصطلاح و الشريعة:

النقود في اللّغة العربية هي جمع لكلمة نقد وتعني ابراز شيء مثل نقد الدراهم والتي تعني القبض والاعطاء (ابن فارس، 1991، 467) ومن المعاني لكلمة نقد هو التمييز والاختيار ويقال نقد الدراهم اذا تم التمييز بين الجيد منها والردىء. (الفيروز ابادي، 412)

اما في اصطلاح الفقه الإسلامي فليس هناك تعريف واضح للنقود عند فقهاء الدين الإسلامي ولكنهم يستدلون على مفهوم النقود من وظائفها وكما يلي:

- 2- مفهوم النقود كقياس لقيمة السلع والخدمات: الدينار والدرهم هي ثمن للأشياء وليست الأشياء ثمناً لها. (القاسم، 1988، 512)
- 3- مفهوم النقود كوسيط للتبادل: بسبب البيع والشراء تحتاج إلى الذهب والفضة والنحاس وهي الوسيط بين المتبايعين وذلك لطول بقاء هذه المعادن. (الغزالي، 1993، 397)
- 4- مفهوم النقود كأداة للأدخار: يوصف الذهب والفضة بأنها أصل المكاسب والذخيرة. (ابن خلدون، 1988، 478)
- ثانياً: مفهوم العملات الرقمية الافتراضية المُشفرة وخصائصها:
- 1- مفهوم العملات الرقمية الافتراضية:

هناك اختلاف كبير بين مفاهيم العملات الرقمية سواء بين المؤسسات أو الباحثين بسبب حداثة هذه العملات والتشابه الكبير بين مفاهيمها، وقد عرف البنك الأوروبي للعملات الرقمية وتحت عنوان العملات الافتراضية بأنها نوع غير منظم من النقود تصدر ويتم التحكم فيها من قبل المطورين وتكون هذه العملات مقبولة بين أعضاء مجتمعات افتراضية معينة. (ECB, 2012).

وتم تعريفها من قبل بنك التسويات الدولي بأنها منتجات مدفوعة مقدماً أو منتجات مخزنة القيمة تكون قيمتها متاحة للمستهلكين ومُسجلة على الجهاز الإلكتروني الذي يملكه ويشتريها المستهلك مثل ما يشتري السندات المدفوعة بشكل مسبق وتتعرض قيمتها للانخفاض عندما يستخدم المستهلك الجهاز الإلكتروني لغرض مشترياته (BIS, 2015).

ويعرفها البنك الدولي بأنها تمثيل رقمي ذو قيمة محددة في وحدة حساب خاصة بها، والعملات الرقمية تختلف عن النقود الإلكترونية التي تُشبه العملات القانونية المستخدمة في الدفع الرقمي. (ابراهيم، 2021، 24).

أما مجموعة العمل المالي فقد عرفت العملات الرقمية بأنها تمثيل رقمي لقيمة يمكن تداولها بشكل رقمي وتكون وسيلة للتبادل أو مخزن للقيمة أو وحدة حساب. (FATF, 2015. 25).

2- الخصائص التقنية للعملات الرقمية الافتراضية:

إن الأجهزة الرقمية والانتزنت هي ذلك الفضاء الواسع الذي أدى إلى ظهور العملات الرقمية وأعطى ميزة الابتكار داخل الحياة العلمية والاجتماعية وأعطى هذا الفضاء المجال للحلول التقنية بدلاً من الوسائل التقليدية المعروفة. (ابراهيم، 2021، 32).

وتعتبر تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين Blockchain) من أشهر التقنيات التي تقوم عليها العملات الرقمية وتعرف سلسلة الكتل بأنها قاعدة البيانات للسجلات المشتركة بين العملاء وهي نوع من أجهزة الكمبيوتر التي تُخزن فيها البيانات على شكل كتل متصلة مع بعضها بطريقة مُشفرة (Hughes, 2017. 4).

وتنقسم تقنية (البلوكتشين) إلى أنواع منها المفتوحة المصدر والتي يمكن لأي شخص المشاركة فيها ومنها ما يشمل شركات أو مؤسسات فيما بينها كنظام خاص، وتقنية (البلوكتشين) الخاصة بشركة أو مؤسسة واحدة تُسجل فيها المعاملات الخاصة بها. (السفري، 2019، 594).

وتتصف تقنية (البلوكتشين) المفتوحة المصدر بأنها غير مركزية ولا تخضع لسيطرة أو سلطة مركزية ولا تمتلك الدرجة العالية من الأمان والجودة والذقة في التحقق من البيانات وتتصف بياناتها بالسرية والتشفير ومن غير الممكن أن يطلع عليها غير المشتركين وتكون تكلفة نقل البيانات فيها منخفضة بين المتعاملين. (Coyne & McMickle, 2017. 1011)

وتعمل تقنية (البلوكتشين) وفق الآليات التالية:

أ- آلية دفتر الأستاذ الموزع:

هو عبارة عن سجل مالي غير مركزي يشمل بيانات الأصول المادية والمالية الإلكترونية ومن الممكن مشاركته من خلال شبكة من المواقع أو المؤسسات المتعددة عن طريق نظام (الند للند) وبطريقة تمكن المشاركين في الشبكة من الحصول على نسخ خاصة بهم من السجل، وأي تغييرات على السجل تنعكس على كل النسخ خلال دقائق بطريقة آمنة ودقيقة وبشكل مُشفّر. (Muzammal, Qu, & Nasrulin, 2018. 105-117).

ب- التعدين:

ويعني استخدام طاقة الحاسبات الالكترونية وشبكات الانترنت من أجل حل معادلة رياضية ومن ثم توثيق المعاملات لغرض استخراج الأصول المشفرة ويتم جمع المعاملات في كتلة واحدة لحل معادلة رياضية معقدة تُسمى (الخوارزميات) بعدها يتم مكافأة الشخص الذي يقوم بحل المعادلة بأجر او يُعطى وحدات من العملة الرقمية التي يُشارك فيها. (عقل و حامد، 2020، 355).

وتتضمن عملية التعدين توثيق عملية التحويل للعمليات التي تُجرى في تقنية (البلوكشين) والتي تمّ اجراؤها في الشبكة خلال مدة زمنية محددة ولا يتم فيها قبول العمليات المكررة والزائفة وتُسجل العملية الصحيحة في سجل مُوحد وتتضمن توقيع للكتلة التي تنتج عن التعدين ليتمّ بعدها ربط الكتل التالية بها ويجب ان يكون هذا التوقيع فريداً. (مصطفى، 2019، 25)

ثالثاً: اختلاف العملات الرقمية عن النقود التقليدية:

هناك اختلاف بين العملات الرقمية والنقود التقليدية من عدة جوانب وسيتمّ تسليط الضوء عليها وفق الفقرات التالية:

1- الاختلاف من حيث الشكل:

تتميز النقود التقليدية بوجودها الفيزيائي أي ان لها شكل مادي ملموس ومثالها النقود الورقية والمعدنية اما العملات الرقمية فليس لها وجود مادي وهي وحدات برمجية مُخزنة على شبكة الانترنت والأجهزة الالكترونية.

2- اختلاف شكل التداول:

التداول في النقود التقليدية يتمّ بصورة مباشرة وعند تحويلها من مكان الى مكان آخر مثلاً بين دولة وأخرى فهني تحتاج الى تدخل المصارف وهذا الأمر يتطلب إجراءات ومدة زمنية طويلة.

لكن العملات الرقمية لا يمكن تداولها بصورة مباشرة ومرئية ويتمّ تداولها من خلال أجهزة الحاسوب والأجهزة الذكية الأخرى. (BIS, 2015.1)

3- الاختلاف من حيث المصدرين:

يتمّ إصدار النقود التقليدية من قبل السلطة النقدية في الدولة أي المصارف المركزية ، اما العملات الرقمية فهني تصدر من قبل المطورين سواء كانوا شركات او أفراد. (ECB, 2012. 5).

4- الاختلاف من حيث غطائها القانوني:

مع تراجع الإصدار النقدي المغطى بالذهب تحولت الكثير من الدول الى الإصدار المُقوّم بالنقود (الاعسر، 2016، 217) ، والغطاء المُقوّم بالنقد هو مجموع الأصول المُحتفظ بها في المصرف المركزي والمتساوية قيمتها مع قيمة ما يتمّ إصداره من بنكوت. (السيد، 2016، 58).

وتختلف العملات الرقمية فيما بينها بما يخص غطائها النقدي حيث ان العملات الرقمية القانونية يُمكن ان تصدر تحت الغطاء النقدي باشكاله المُختلفة فمنها ما هو مغطى بالبيع ومثال ذلك فنزويلا التي عَطت عملتها الرقمية المُسماة (بيترو) بالنفط. (Didenko & Buckley, 2019، 1090).

ومنها ما لا تمتلك غطاء نقدي وهي العملات الرقمية المُشفرة غير القانونية ومثالها (البتكوين) وبعضها يتمّ تغطيته بالغطاء النقدي مثل عملة (اوربوس). (ابراهيم، 2021، 49).

5- الاختلاف من حيث الاستقرار:

النقود التقليدية تكون مدعومة من قبل الدولة التي تُصدرها لتتوافق قيمتها مع سياستها المالية ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، ويكون سعر الصرف المُعبر عن قيمة العملة ثابت من قبل المصرف المركزي ، او قد يكون سعر الصرف مرناً استناداً الى المؤشرات الاقتصادية. (العباس، 2003، 16-18).

وتكون العملات الرقمية الرسمية ذات اشكال مُشابهة للعملات الرقمية غير الرسمية وتستند الى أسعار أخرى للصرف حسب السياسة النقدية ، ويؤخذ على العملات الرقمية غير الرسمية ان بعضها غير مُستقر وتُشهد تذبذب في قيمتها وفق العرض والطلب ، وبعضها يتصف بالاستقرار لأعتبارها على غطاء الذهب الذي يتصف بالاستقرار مثل عملة (نيثر). (حسن، 2019)

المحور الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية:

تمهيد:

ان تحديد طبيعة العملات الرقمية له أهمية كبيرة من الناحية العملية حيث ان هذا التحديد سيتوقف عليه النظام القانوني والتقدي الذي يحكم هذه العملات وان كانت العملات الرقمية تنتمي لنوع معين من العملات القانونية فليس هناك إشكالية ولكن ان كانت هذه العملات هي نوع جديد من النقود فلا بد من وضعها بنظام قانوني وتقدي يتماشى مع طبيعتها الفريدة. (الزعاوي و ناصر، 2018، 50)

أولاً: العملات الرقمية واعتباراتها التنظيمية:

تختلف المواقف القانونية للعملات الرقمية من دولة لأخرى وذلك باختلاف الأنظمة المالية والاقتصادية لكل دولة فمنها من تشدد الإجراءات ومنها من تفنن استخدامها ومنها من تجرّم التعامل بها، وقد اثارزت الطبيعة القانونية للعملات الرقمية جدلاً كبيراً بين فقهاء القانون وينحصر الخلاف حول إمكانية العملات الرقمية في تأدية الوظائف التي تؤديها النقود الحقيقية وهل تعتبر العملات الرقمية جزءاً من النقود الرقمية ام أم أنها نوع جديد من النقود.

ومن خلال متابعة القوانين التي تتعلق بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة فإنه لم يتم حتى اليوم الاتفاق على تكييف قانوني لها بسبب الاختلافات المتعددة إذ يعتبرها البعض عملة ويعتبرها آخرون سلعة. (نجاحرة، 2021، 24-26) وفيما يلي نستعرض بعض الآراء التي قيلت في الطبيعة القانونية للعملات الرقمية الافتراضية المشفرة:

1- اعتبار النقود الرقمية الافتراضية المشفرة (عملة):

حسب هذا الرأي فإن العملات الرقمية هي أحد طرق الدفع وبدل للعملات التقليدية لان عدد كبير من المعاملات التجارية تعتمد كأداة للدفع وبما أنها عملة فلا ينبغي ان تُفرض عليها ضريبة. (الشرقاوي، 2003، 29)

ان السبب في رؤية بعض الدول مثل ألمانيا بأن العملات الرقمية هي عملة هو ان المتعاملين بهذه العملات تعاملوا بها وعرفوها بأنها عملة مغطاة بسلة من العملات ويمكن الشراء بها وهذا دليل على ان لها قيمة وتؤدي أحد وظائف النقود باعتبارها مخزن للقيمة وآلية العمل بها وفق العملات الحقيقية من حيث إصدارها وتداولها والتسعير لقيمتها، وفي المقابل فالعملات التقليدية تتميز بخصائص مميزة لها مثل كونها مخزن للقيمة ووسيلة دفع وشراء ولديها غطاء تقدي من الدولة التي تُصدرها وهذا لا يتوفر في العملات الرقمية التي تفتقر لهذه الخصائص وعليه فإن العملات الرقمية لا تعتبر مثل العملات التقليدية بسبب:

أ- ان النقود هي مظهر من مظاهر سيادة الدولة وينحصر حق إصدارها بالدولة وهو من أبرز واجباتها الاقتصادية.

ب- ان العملات الرقمية ليس لها تعبير عن قيمة سيادية لأنها لا تُصدر من مصرف ولا تخضع لتنظيم او رقابة مصرف او مؤسسة مالية.

ج- اصدار العملات الرقمية من مجهولين وبأساء غير حقيقية ومن دون أي قواعد او ضوابط تنظيمية لإصدارها والهدف من إصدارها هو لتحقيق الربح مما يُشجع على الاحتيال المالي واستعمالها في مجالات غير مشروعة مثل غسل الأموال. (نجاحرة، 2021، 26-27)

2- اعتبار العملات الرقمية الافتراضية المشفرة (سلعة):

الطبيعة القانونية الأقرب حسب هذا الرأي هو ان العملات الرقمية سلعة لان قيمتها لا ترتبط حصراً بأداء اقتصادي معين وليس لتغير أسعار الفائدة تأثير مباشر على قيمتها وهي سلعة لأنها غير صادرة من مصرف مركزي او مؤسسة مالية وقد اعتمدت اليابان هذا الرأي ومنحت عملة (البتكوين) صفة السلعة الخاضعة للضريبة. (مجموعة من الباحثين، 2019، 524-525)

ومن الملاحظ ان العملات الرقمية ليس لها قيمة في ذاتها المجردة كما يتم تعريف السلع بأنها كل ما عدا الايمان، ويراد من العملة ان تكون ثمناً لشيء لذلك لا يصح ان تُعامل كسلعة لأنها لا تُقصد لإنائها وبلا شك فان الهدف من وراء انشاء العملات الرقمية هو اعتبارها ثمناً وليس سلعة. (نجاحرة، 2021، 27)

3- اعتبار العملات الرقمية الافتراضية المُشَفَّرَة (أداة للتبادل وليست أداة للدفع):

تتطلب أدوات التبادل عملية إضافية من المصدرين تتمثل بالدفع النهائي فمثلاً الشيك هو أداة للتبادل اما أدوات الدفع فلا توجد أي مُطالبة قانونية بعدها، والعملات الرقمية ليست أداة تبادل وليست أداة دفع نهائية وان وسائل التبادل (أدوات الدفع الاولي) مثل الشيكات وبطاقات الائتمان وان أدت العملية المالية الا أنها تحتاج الى عملية إضافية من المصدرين لها والمتمثلة بالدفع النهائي بحيث لا تحصل بعدها مُطالبة قانونية، ولا شك ان العملات الرقمية بالمفهوم العام لا تُعتبر أداة تبادل او أداة دفع نهائي لأنه لا يُمكن تحصيل النقود الحقيقية في نهاية المطاف.

4- اعتبار العملات الرقمية الافتراضية المُشَفَّرَة (أداة استثمار):

يتم شراء العملات الرقمية من قبل الكثيرين بهدف الاستثمار والمضاربة لتحقيق أرباح من فرق السعر في البيع والشراء، وهذا الامر أدى الى تقلب قيمتها ارتفاعاً وانخفاضاً حيث زادت قيمة بعض منها الى مئات الاضعاف خلال عمليات استثمار قصيرة. وفي النزوح وكثال على اعتبار العملات الرقمية أداة للاستثمار فقد صنفت الإدارة العامة للضرائب العملات الرقمية بأنها (أداة استثمار) الأمر الذي فتح الباب لفرض ضرائب جديدة على الأرباح المُتحققة من المضاربة على العملات الرقمية. (فرح، 2019، 715-716)

5- اعتبار العملات الرقمية الافتراضية المُشَفَّرَة (وسيلة دفع بشكل قود خاصة):

ويبدو هذا الرأي هو الأقوى لأن العملات الرقمية يُمكنها القيام بجزء من وظائف النقود كما انه يتم التعامل بها من قبل المتاجر والأفراد والمواقع الالكترونية، ولحين ضبط تداولها من الناحية القانونية والتنظيمية واعتراف الحكومات والمؤسسات المالية بها تبقى العملات الرقمية تفتقد الى المقومات القانونية والتنظيمية والفنية وحتى تُعتبر قابلة للتداول بصفة رسمية لا بُد من معالجة عيوبها التقنية واعتراف الدول بها. (نجاجرة، 2021، 28-27)

ثانياً: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية حسب وظائف النقود:

1- الوظائف الأساسية للنقود الحقيقية: تشتمل هذه المجموعة على وظيفة وسيلة التبادل ومقياس للقيمة ووحدة الحساب وستنطرق لها لمعرفة إمكانية تطبيقها على العملات الرقمية وكما يلي:

أ- اعتبار العملات الرقمية الافتراضية المُشَفَّرَة وسيلة للتبادل:

يُمكن للعملات الرقمية المُصدرة من قبل جهات رسمية ان تُصبح وسيطاً للتبادل، لكن الموقف سيكون حول العملات الرقمية غير المركزية او المُشَفَّرَة وامكانيتها ان تكون وسيلة للتبادل، فالعملات الرقمية المُستقرة يُمكن وصفها بأنها وسيلة للتبادل، اما غير المُستقرة مثل (البتكوين) فيمكن استخدامها للتعامل لشراء السلع وفق العملات المحلية وقبول الدفع بواسطتها وسعر الصرف الآني لها. وفي حال عدم وجود قانون يسمح بقبول هذه العملات يبقى قبولها منوطاً بالأفراد ومدى ثقتهم بها كوسيط للتبادل. (Fajri & Yamin, 2019. 64)

ب- اعتبار العملات الرقمية مقياس للقيمة ووحدة حساب:

تستطيع العملات الرقمية القانونية والعملات المُنسمة باستقرار نسبي ان تكون مقياس للقيمة ووحدة حساب، لكن العملات الرقمية غير المُستقرة ومثالها (البتكوين) يرفض القليل من المهتمين اعتبارها وحدة حساب بسبب مخاطر عدم استقرار قيمتها، ولكن في الواقع يُمكن ان تكون هذه العملات وحدة حساب غير مباشرة بسبب قابليتها للتحويل الى نقود حقيقية وبسعر صرفها الآني. (Mandjee, 2014. 172)

المحور الثالث: بعض المواقف التولية من العملات الرقمية:

تباينت مواقف الحكومات حول العملات الرقمية على نطاق واسع حيث ان في بعض البلدان مثل كندا تم تبني العملات الرقمية وتنتظر الحكومة الكندية لإيجاد طرق تضمن عدم تجاهل عمليات الاحتياطي، اما في بلدان أخرى مثل الصين فهي تنظر الى العملات الرقمية على أنها تهديد وتعكس قوانينها التي تتعامل مع تداول العملات الرقمية هذا النصور (Derousseau, 2019. 234). وسنناقش في هذا المبحث مواقف بلدان العالم من العملات الرقمية.

أولاً: موقف المؤسسات المالية الدولية من العملات الرقمية والدول التي تقبلها:

1- موقف المؤسسات المالية الدولية:

أ- موقف صندوق النقد الدولي:

لم يقدم صندوق النقد الدولي توصيات بشأن العملات الرقمية بالقبول أو الرفض حيث أنه عند ذكر مُميزاتها يتطرق إلى تطورها في عالم التجارة وسُرعتها وسهولة إتمام الصفقات التجارية بها بين التجار أما عند ذكر عيوبها فإنه يُحذر من اخطار التعامل بها وذلك لسهولة استخدام هذه العملات لأغراض غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والاحتيال وغسل الأموال ودعم الإرهاب.

وفي ذات السياق ولأجل مُحاربة مخاطر العملات الرقمية فقد دعا صندوق النقد الدولي الجهات المسؤولة عن الإصدار التقدي إلى تنظيم ومراقبة ودراسة كافة الجوانب السلبية والايجابية للعملات الرقمية كما دعا إلى زيادة المناقشات الدولية حولها وزيادة التعاون لسن التشريعات لغرض مكافحة مخاطرها. (الزعاوي و ناصر، 2018، 24)

ب- موقف مصرف التسويات الدولية:

وصف مصرف التسويات الدولية العملات الرقمية والعملات المُشفرة الأخرى التي يُصدرها القطاع الخاص بأنها مجرد (زائدة) للنظام التقدي التقليدي وان (البتكوين) وما يُأثلها لا تخدم المصلحة العامة لنظام المدفوعات وأضاف بأنها مجرد أصول للمُضاربة وليست عملات، وتُستخدم في كثير من الحالات لتسهيل غسل الأموال وهجمات القرصنة لغرض الحصول على الفدية وغيرها من الجرائم المالية كما انتقد استخدامها المُبذر للطاقة اما العملات المُستقرة فقد وصفها مصرف التسويات الدولية بأنها تُحاول استيراد المصادقية من خلال دعمها بعملات حقيقية. (BIS, 2021)

ج- موقف صندوق النقد العربي:

ليس هناك موقف واضح لصندوق النقد العربي حول العملات الرقمية وذلك لصعوبة تحديده لهذه المرحلة من التعامل بها وحسب تصريح رئيس مجلس الصندوق فأن تنامي استخدام العملات الرقمية في الفترة الأخيرة يفرض تحديات على المصارف المركزية في الدول العربية بما فيها من التحويل عبر الحدود وتداعيات ذلك على الاستقرار المصرفي والمالي. (الزعاوي و ناصر، 2018، 25)

ثانياً: موقف بعض الدول الأجنبية من العملات الرقمية:

1: العملات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- العملات المُشفرة: ليست مُناقصة قانونية:

في حين أنه من الصعب إيجاد نَهج قانوني مُتنسق على مُستوى الولايات، تواصل أمريكا احرار التقدم في تطوير تشريعات العملات الرقمية على المُستوى الفيدرالي ولا تُعتبر شبكة التحقيق في الجرائم المالية العملات الرقمية بمثابة مُناقصة قانونية ولكنها تُعتبر بورصات العملات الرقمية بمثابة أجهزة ارسال أموال على أساس ان الرموز المميزة للعملات المُشفرة هي (قيمة أخرى تحل محل العملة).

ب- تبادل العملات المُشفرة: قانوني ويختلف التنظيم حسب الولاية:

يكون التبادل بالعملات الرقمية قانوني في الولايات المتحدة ويُعطىها النطاق التنظيمي لقانون السرية المصرفية، هذا يعني أنه يجب على مزودي خدمة تبادل العملات الرقمية ان يحصلوا على الترخيص المطلوب من شبكة التحقيق في الجرائم المالية وتنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاحتفاظ بالسجلات المناسبة، وتقديم التقارير إلى السلطات في الوقت المناسب.

وفي نفس الوقت تُعتبر لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية العملات الرقمية بمثابة أوراق مالية وتُطبق قوانين الأوراق المالية على المحافظ الرقمية بشكلٍ شامل وبطريقة تؤثر على البورصات والمستثمرين على حدٍ سواء، اما لجنة تداول السلع الآجلة فقد تبنت نهجاً أكثر ودية

حيث أنها اعترفت بعملات (البتكوين) و (اللاثيريوم) كسلع وسمحت لمشتقات العملات الرقمية (الافتراضية والمشفرة) بالتداول علنا في البورصات التي تنظمها.

ج- التنظيم المستقبلي لإجراءات التعامل مع العملات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

شددت وزارة الخزانة الأمريكية على الحاجة الملحة الى لوائح التشفير لمكافحة الأنشطة الاجرامية العالمية والمحلية وفي عام (2018) أعلن وزير الخزانة (ستيف منوتشين) عن مجموعة عمل (مجلس مراقبة الاستقرار المالي) الجديدة لغرض استكشاف سوق العملات الرقمية المزدهم بشكل متزايد وفي عام (2020) اقترحت شبكة التحقيق في الجرائم المالية مطلباً جديداً لجمع البيانات عن الأشخاص المسؤولين عن إدارة عمليات تبادل العملات المشفرة والأصول الرقمية والمحافظة الرقمية الخاصة للدفع بالعملات المشفرة.

وإذا تم تنفيذ اللائحة فستتطلب من البورصات تقديم تقارير عن الأنشطة المشبوهة للمعاملات (التي تزيد عن الحد الحالي البالغ 10000 دولار) وتتطلب من المؤسسات المالية غير المسجلة او مالكي محافظ خدمات الأموال تعريف أنفسهم عند ارسال مبلغ (3000) دولار أو أكثر في سلسلة واحدة او سلسلة من المعاملات المرتبطة.

اما وزارة العدل فأنها تواصل التنسيق مع لجنة الأوراق المالية والبورصات، ولجنة تداول السلع الآجلة والوكالات الأخرى بشأن لوائح العملات الرقمية المستقبلية لضمان حماية فعالة للمستهلك ولزويد من الرقابة التنظيمية المبسطة ومع أن أزمة وباء (كورونا) اعاققت الجهود المبذولة لتعزيز تنظيم العملات الرقمية فقد استمر النهج الفيدرالي في ان يكون تدريجياً برغم الانتكاسات ويجرص المشرعون الأمريكيون على اخضاع العملات الرقمية للإشراف التنظيمي تحسباً لتأثيرها المحتمل والمزعزع لاستقرار الدولار الأمريكي المهمين عالمياً.

2: العملات الرقمية في كندا:

أ- العملات المشفرة: ليست مناقصة قانونية:

العملات الرقمية لا تعتبر مناقصة قانونية في كندا، ولكن يُمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت او المتاجر التي تقبلها، وقد كانت كندا سباقة الى حد ما في معاملتها للعملات الرقمية (الافتراضية والمشفرة) وهي اول دولة توافق على اللوائح التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال لمقدمي العملات الرقمية والتي نُظمتها في المقام الأول بموجب قوانين الأوراق المالية الإقليمية.

وجلبت كندا الكيانات التي تتعامل بالعملات الرقمية في وقتٍ باكر من عام (2014) بينما في عام (2017) سجلت لجنة كولمبيا البريطانية للأوراق المالية اول صندوق استثمار للعملات الرقمية وفي عام (2018) أصدر مسؤولي الأوراق المالية الكنديون اشعاراً بشأن قابلية تطبيق قوانين الأوراق المالية الحالية على العملات الرقمية وفي نفس العام قال رئيس المصرف المركزي الكندي ان العملات الرقمية تُعتبر أوراق مالية من الجانب التقني. (Mohsin, 2021)

ب- تبادل العملات الرقمية: قانوني بعد التسجيل في شبكة التحقيق في الجرائم المالية بعد 1 حزيران 2020 في كندا:

يتم تنظيم البورصات في كندا بشكلٍ أساسي بنفس الطريقة التي تُنظم بها شركات الخدمات المالية وتخضع لنفس ما يجب عليها من حفظ السجلات، والتحقق، والتزامات الإبلاغ مع النقاد الورقية. (Government of Canada, 2022)

في عام (2020) دخلت قاعدة السفر بالعملة الرقمية حيز التنفيذ في كندا مما يتطلب من جميع المؤسسات المالية وشركات الخدمات المالية الاحتفاظ بسجل لجميع معاملات العملة الرقمية عبر الحدود (جنباً الى جنب مع جميع تحويلات الأموال الالكترونية) ويعني هذا التغيير ان صفقات الأصول المشفرة والأشخاص الذين يُجرون معاملات عبر الحدود يخضعون للمتطلبات المنصوص عليها في لوائح عائدات الجريمة (غسل الأموال) والصفقات المشبوهة لتمويل الإرهاب.

ج- التنظيم المستقبلي للموقف من العملات الرقمية في كندا:

بينما تتطور اللوائح باستمرار لا توجد دلائل على وجود تشريعات إضافية مهمة في الأفق ولم تدخل التحديثات الأخيرة (للوائح عائدات جرائم غسل الأموال والصفقات المشبوهة لتمويل الإرهاب) حيز التنفيذ بالكامل ولم يدخل شرط تسجيل شركات الخدمات المالية في مركز تحليل المعاملات المالية والتقارير في كندا حيز التنفيذ لغاية شهر حزيران من عام (2021) ومن المحتمل ان تحتاج كل من البورصات الحكومية والعملات الرقمية الى وقت لتقييم كيفية تأثير هذه التغييرات التشريعية على مشهد التشفير قبل النظر في تشريعات إضافية. (Mohsin, 2021)

3- العملات الرقمية في اليابان:

أ- العملات الرقمية: قانونية وتعامل كـممتلكات:

تتمتع اليابان حالياً بالمنح التنظيمي الأكثر تقدماً في العالم في مجال العملات الرقمية وتتعرف (بالببتكوين) والعملات الرقمية الأخرى باعتبارها ملكية قانونية بموجب قانون خدمات الدفع ووفقاً لهذا القانون يجب ان يتم تسجيل بورصات العملات الرقمية في اليابان والامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التقليدية وفي عام (2017) قضت وكالة الضرائب الوطنية بأنه يجب تصنيف المكاسب من العملات الرقمية على أنها (دخل متنوع).

ويتم فرض ضرائب على المستثمرين وفقاً لذلك كما تم فرض قيود أكبر على إدارة الأموال الرقمية للمستخدمين ويتم تنظيم تداول مشتقات العملات الرقمية بشكل أكثر احكاماً بموجب القواعد الجديدة.

ب- تبادل العملات الرقمية: قانوني ويجب التسجيل في وكالة الخدمات المالية:

يُسمح فقط للشركات التي لديها مكتب مالي محلي مختص بالعمل كبورصة للعملات الرقمية ومع ذلك وبمناشياً مع الموقف الايجابي لليابان يُسمح لمبادلات العملات الأجنبية بالتسجيل حيث يُمكنهم اثبات معيار تسجيل مكافئ للبلد وبعد سلسلة الاختراقات بما في ذلك سرقة مبلغ (530) مليون دولار من العملة الرقمية أصبحت أنظمة التشفير مصدر قلق وطني لليابان لذلك كلفت وكالة الخدمات المالية اليابانية من جهودها لتنظيم التداول والبورصات.

ان اجراءات تسجيل العملات الرقمية في اليابان قد تستغرق ستة أشهر وتفرض متطلبات صارمة حول الامن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتهدف الأنظمة القائمة على التبادل في المقام الأول الى حماية سلامة السوق والمستخدمين والمستثمرين والبورصات ويجب مراعاة بعض متطلبات حفظ السجلات وتزويد هيئة الخدمات المالية بتقرير سنوي.

ج- التنظيم المستقبلي للموقف لزاء العملات الرقمية في اليابان:

لا تزال اليابان بيئة صديقة للعملات الرقمية لكن المخاوف المتزايدة بشأن مكافحة غسل الأموال تجذب انتباه هيئة الرقابة المالية نحو المزيد من الخطوات التنظيمية وقد تم وضع اتفاقيات لتنظيم صرف العملات الرقمية وتضم جميع البورصات لتقديم المشورة للتبادلات غير المُرخصة حتى الان وتعزيز الامتثال التنظيمي والتي تعد بلعب دور مهم في انشاء أفضل ممارسات صناعة التشفير.

4- العملات الرقمية في المملكة المتحدة (UK):

أ- العملات الرقمية: ليست مناقصة قانونية:

على الرغم من ان المملكة المتحدة أكدت في عام (2020) ان أصول التشفير هي ملكية الا انه لا يوجد لديها قوانين محددة للعملات الرقمية ووفقاً لمصرف إنكلترا المركزي لا تُعتبر العملات الرقمية مناقصة قانونية نظراً لان العملات الرقمية تفتقر الى خصائص التعريف الكلاسيكية فهي لا تُعتبر اموالاً ولا تشكل خطراً منهجياً على استقرار النظام المصرفي.

ومع ذلك ونظراً لان العواقب القانونية وحالة الأصول والعملات الرقمية يُمكن ان تتغير بالاعتماد على طبيعتها ونوعها واستخدامها أصدرت هيئة السلوك المالي ومصرف إنكلترا مجموعة من التحذيرات والارشادات حول استخدامهما وتتعلق هذه التحذيرات بغياب الحماية التنظيمية والتقنية ووضع العملات الرقمية كمخازن للقيمة ومخاطر تقلبات التداول والمضاربة.

وفي عام (2018) دَفَعَ عدم اليقين التنظيمي المرتبط بالعملات الرقمية حكومة المملكة المتحدة الى انشاء فريق عمل مُتخصص حدد ثلاثة أنواع من العملات الرقمية وثلاث طرق لاستخدام أصول التشفير وأصدرت مصلحة الضرائب في حكومة المملكة المتحدة موجزاً عن المعاملة الضريبية للعملات الرقمية مُشيرة الى ان هويتها الفريدة لا تعني انه لا يُمكن مقارنتها بالاستثمارات او المدفوعات التقليدية وتخضع مكاسب او خسائر العملات الرقمية لضريبة أرباح رأس المال.

ب- تبادل العملات المُشَفَّرة: المتطلبات القانونية والتسجيل لدى هيئة السلوك المالي:

هناك مُتطلبات لتسجيل البورصات في المملكة المتحدة ويَجِبَ على جميع شركات الأصول المُشَفَّرة بما في ذلك بورصات العملة الرقمية المعترف بها والمستشارين ومديري الاستثمار والمهنيين ومقدمي الخدمات للعملاء المُقيمين في المملكة التسجيل في هيئة السلوك المالي بشكلٍ حاسم ويَجِبَ على هذه المجموعات الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات حماية العملاء.

ج- التنظيم المُستقبلي للموقف لزاء العملات الرقمية في المملكة المتحدة:

بعد مغادرة الاتحاد الأوربي في عام (2020) من المُحتمل ان تظل لوائح العملة الرقمية في المملكة المتحدة مُتسقة الى حدٍ كبير مع كُتلة الاتحاد الأوربي على المدى القصير ومع ذلك فمن المُحتمل في المُستقبل ان تتحرر المملكة المتحدة عن مشهد تنظيم التشفير في الاتحاد الأوربي الى حدٍ ما وفي الوقت الحالي لا يوجد تشريع مُحدد للعملات الرقمية وهناك نية بشأن وضع بعض العملات الرقمية ضمن نطاق تنظيم الترتيبات المالية والاستمرار في التفكير في نهج تنظيمي أوسع لأصول التشفير. (Mohsin, 2021)

ثانياً: موقف بعض الدول العربية من العملات الرقمية الافتراضية المُشَفَّرة:

1- موقف العراق من العملات الرقمية:

يُحاول المصرف المركزي العراقي الاعداد لقانون جديد حول المدفوعات لتنظيم التداول بالعملات الرقمية عبر تشريع مادة تُتيح للمصرف المركزي اصدار العملات الرقمية في احوالٍ مُعينة (مجموعة من الباحثين، 2019، 786)، وتعد مُتابعة المصرف المركزي العراقي للتعاملات في سوق العملات الرقمية المُشَفَّرة الافتراضية ونظراً لمخاطر هذه العملات بسبب عدم خضوعها للضوابط والتشريعات القانونية والرقابية والفنية في العراق ولغرض تلافي التداعيات السلبية التي رُما تنتج عن التعامل بالعملات الرقمية التي تكون مُعرضة لعملية المضاربات والتذبذب العالي في قيمتها.

فقد أصدر المصرف المركزي العراقي بتاريخ 11 تشرين الثاني من عام (2021) تحذيراً من استخدام العملات الرقمية وان المصرف المركزي العراقي لا يكفل مثل هذه العملات ولا يوفر أي حماية قانونية للمتعاملين بها ولا يمتنع أي رخصة لأية عملات رقمية حالياً. (المصرف المركزي العراقي، 2021)

2- موقف مصر من العملات الرقمية:

تُحظر جمهورية مصر العربية التداول بالعملات الرقمية في التعاملات المالية والتجارية وغيرها بسبب عدم ضمان حقيقة هذه العملات وعدم إصدارها من سلطات رسمية، ولا توجد أي توصية من المصرف المركزي المصري لدراسة التعامل بالعملات الرقمية في المُستقبل. كذلك لم يُصدر أي تراخيص لإنشاء منصات خاصة بالعملات الرقمية وشدد المصرف المركزي المصري على معاقبة وملاحقة المؤسسات المالية المُعاملة بالعملات الرقمية بسبب ان تلك العملات عبارة عن عملات وهمية يصعب تتبع عمليات بيعها وشراؤها ويصعب معرفة هوية البائعين والمشتريين لها (عمر، 2018، 20-22)، وان شيوخ التداول بصورة غير منضبطة بالعملات الرقمية يؤدي الى التهرب الضريبي واضعاف قوة الدولة في السيطرة على حركة تداول النقد. (الزعاوي و ناصر، 2018، 30)

3- موقف الجزائر من العملات الرقمية:

يمتد قانون المالية الجزائري لسنة (2018) شراء العملات الرقمية وبيعها وحيازتها واستعمالها وان مجرد حيازة هذه العملات يعد مخالفا للقانون ويؤدي الى العقوبات المنصوص عليها في القانون والتنظيمات المعمول بها وتظهر صعوبات في تطبيق الاحكام الواردة في هذا القانون بسبب غموض التدابير العقابية وغياب أي إطار قانوني او تنظيمي سابق لموضوع العملات الرقمية. من جهة أخرى فإن الخاصية التي تتمتع بها العملات الرقمية من الخصوصية والتشفير تكون عائقاً امام إمكانية تعقبها وكشف معاملاتها كونها تتم وسط جو من السرية والمجهولية ، ويبدو ان الاحكام القاضية بتجريم التعامل بالعملات الرقمية عديمة الجدوى من الناحية العملية للأسباب الواردة في أعلاه والمتضمنة السرية والمجهولية للمتعاملين، وتفتقر العملات الرقمية لأي غطاء قانوني الامر الذي يؤدي الى تقلبات كبيرة في أسعارها مما يؤثر على إمكانية قيامها بالوظائف التقليدية للنقود ويجعلها مجرد وسيلة للمضاربة وتنفيذ الأنشطة الاجرامية. (حداد و قريمس، 2020، 385-386)

4- موقف الامارات العربية المتحدة من العملات الرقمية:

حذر المصرف الاماراتي المركزي التعامل بالعملات الرقمية باعتبار اصدار العملات من واجب المصرف المركزي ولم تُستعجل الامارات في التصريح عن قبولها او رفضها التعامل بالعملات الرقمية لحين معرفة طبيعتها ومراقبتها وتنظيمها ومدى تأثيرها على العملة الوطنية. ومن المتوقع ان تطرح هيئة الأوراق المالية في دولة الامارات العملات الرقمية وتعمل الجهات الرسمية بالتعاون مع مستشارين دوليين على سن قوانين ولوائح خاصة بالعملات الرقمية وتطوير المنصات الخاصة بالتداول في أسواق الأسهم في امارة دبي وأبو ظبي. ان الامارات العربية المتحدة هي اول دولة بالعالم استخدمت تقنية (Blockchain) في القطاع المالي وتعد الامارات من اول الدول التي اهتمت بالتحول الرقمي في جميع القطاعات ولكنها لا تعترف بعملة (البتكوين) والعملات التي تُشبهها بسبب عدم إصدارها من جهات رسمية، ونتيجة لإصدار تشريعات لتنظيم العملات الرقمية، اذ أنها لم تتمتع العملات الرقمية ولكنها حذرت من التعامل بها بسبب الاستثمارات الوهمية والمضاربات التي تُستخدم فيها. (الزعاوي و ناصر، 2018، 28)

الاستنتاجات:

- 1- تختلف العملات الرقمية فيما بينها من ناحية خصائصها المالية والفنية الامر الذي يؤثر على طبيعتها القانونية واستخداماتها.
- 2- يُمكن اعتبار العملات الرقمية نوع من أنواع الاموال اذا تم استخدام الاتجاهات الحديثة في مفهوم الأموال بغض النظر عن طريقة نقلها او اعتبارها سلعة اما ان كانت تُعتبر نوع من النقود فذلك مُرتبط بكونها تُحقق وظائف النقود التقليدية ام لا، أما عن كونها عملة فهذا مُرتبط بقوة القانون الذي اعطاها هذه الصفة كما اعطاها الى النقود التقليدية.
- 3- مع ان العملات الرقمية عابرة للحدود لكن الدول تختلف في تحديد طبيعتها القانونية فهناك من منع تداولها وجرم التعامل بها ، ودول أخرى سمحت بها وحاولت تنظيمها وجاءت هذه الاختلافات في التعامل مع العملات الرقمية بسبب التفاوت التكنولوجي ومحدودية الرقابة القانونية.
- 4- تختلف العملات الرقمية عن النقود التقليدية من حيث الشكل والتداول والجهة المُصدرة والغطاء القانوني.
- 5- بعض الدول تُحاول الاستفادة من تقنية العملات الرقمية لتحسين واقعةا التقدي من خلال اصدار عملات رقمية قانونية تختلف وتتشابه مع العملات الرقمية غير القانونية في بعض الجوانب.

التوصيات:

- 1- سبب اختلاف العملات الرقمية فيما بينها ، فان البحث يوصي بتحديد الطبيعة القانونية لكل نوع من أنواع العملات الرقمية وتحديد طبيعتها استخدامها مع الاخذ بنظر الاعتبار الخصائص المالية والتقنية والتقنية لهذه العملات.

- 2- تبعاً لما يفرضه الواقع الاقتصادي والتطور التكنولوجي والترايط التجاري والمصالح الدولية المشتركة فلا بد من التعاون الدولي لتحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية وتوحيد نظم التعامل بها بسبب طبيعة هذه العملات العابرة للحدود حيث ان تأثير هذه العملات على دولة معينة فان هذا الأثر سينعكس على باقي الدول.
- 3- على الدول التي خضرت التعامل بالعملات الرقمية ان تدرس إمكانية تنظيم هذه العملات وتكييفها بشكل قانوني لان التجارب اثبتت صعوبة تطبيق الحظر بسبب افتقار الدول الى الوسائل الرقابية لمنع المتعاملين بالعملات الرقمية.
- 4- يوصي البحث بالتوسع في مجال البحوث والدراسات التي تختص بالعملات الرقمية وذلك لفهم الموقف القانوني والتقني لهذه العملات ومحاولة استخدام تكنولوجيا (البلوكتشين) لاصدار عملات قانونية خاضعة لسلطة الدولة.
- 5- تطوير قوانين التعامل الالكتروني والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في مجال العملات الرقمية لتسهيل التعاملات التجارية فيما بينها.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

- ابن خلدون. (1988). المقدمة (المجلد 2). بيروت: دار الفكر.
- ابن فارس. (1991). معجم مقاييس اللغة (المجلد 1). بيروت: دار الجيل الجديد.
- ابو حامد الغزالي. (1993). احياء علوم الدين (المجلد 2). بيروت: دار الخير.
- ابو عبيدة بن سلام القاسم. (1988). الاموال. بيروت: دار الفكر.
- اثير صلاح ابراهيم. (2021). التنظيم القانوني للعملات الرقمية. عمان: جامعة الشرق الاوسط.
- احمد حسن. (2019). ما هي العملة الرقمية الثابتة. تاريخ الاسترداد 1 حزيران, 2022, من Bitcoin News: <https://www.bitcoinnews.ae>
- احمد حسن عمر. (2018). البيتكوين عملة شرعية أم احتيالية. القاهرة: نادي التجارة.
- احمد قاسم فرح. (31 كانون الاول, 2019). العملات الافتراضية في دولة الامارات العربية المتحدة: الحاجة الى اطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة. الشارقة: جامعة الشارقة.
- ادم وهيب الندوي. (2012). تاريخ القانون. بغداد: دار السنهوري.
- الفيروز ابادي. (1980). القاموس المحيط (المجلد 1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المصرف المركزي العراقي. (14 تشرين الاول, 2021). المصرف المركزي العراقي يحذر من التعامل بالعملات الرقمية. تاريخ الاسترداد 2 حزيران, 2022, من <https://cbi.iq/news/view/1866>

- بالقاسم العباس. (2003). سياسات سعر الصرف. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية.
- خديجة الاعسر. (2016). اقتصاديات المالية لعامة. القاهرة: كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- سامي السيد. (2016). النقود والبنوك والتجارة الدولية. القاهرة: جامعة القاهرة.
- سطاتح مصطفى. (2019). اثر تقلبات العملات الرقمية على اسعار صرف العملات الرقمية. عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- عبدالله الحسن محمد السفري. (2019). استخدام تقنية البلوك نشين في حفظ حقوق الملكية الفكرية. الملتقى العلمي السولي المعاصر للعلوم التربوية والانسانية والادارية والطبيعية نظرة بين الحاضر والمستقبل، اسطنبول: شبكة المؤتمرات العربية.
- عبيد نصيري الزعابي، و عبدالله ناصر. (2018). التنظم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي المقارن) دراسة تحليلية مقارنة. ابو ظبي: جامعة الامارات العربية المتحدة.
- فريدة حداد، و عبدالحق قريمس. (2020). العملة الافتراضية في القانون الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.
- كمال نجارة. (2021). الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية، دراسة تحليلية مقارنة. برلين: المجلة الدولية للاجتهد القضائي.
- مجموعة من الباحثين. (2019). العملات الافتراضية في الميزان. الشارقة: جامعة الشارقة.
- يونس حسن عقل، و سمحي عبد العاطي حامد. (2020). مشكلات المعاملة الضريبية لانشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين في مصر. القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

- Coyne, J. G., & McMickle, P. L. (2017). *Can Blockchains Serve an Accounting Purpose?* Sarasota: urnal of Emerging Technologies in Accounting.
- Hughes, S. D. (2017). *CRYPTOCURRENCY REGULATIONS AND ENFORCEMENT IN THE U.S.* California: Western State University Law Review Association, Inc.
- (Bank for International Settlements (BIS). (2021, Jun 23). *III. CBDCs: an opportunity for the monetary system.* Retrieved Jun 2, 2022, from bis.org:
<https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2021e3.htm>

- Bank for International Settlements (BIS). (2015). *Digital currencies*. Switzerland: Committee on payments and market infrastructures.
- BIS. (2015). *Digital currencies, Switzerland, Committee on payments and market infrastructures*. Basel: BIS.
- Derausseau , R. (2019). *The Everything Guide to Investing in Cryptocurrency: From Bitcoin to Ripple, the Safe and Secure Way to Buy, Trade, and Mine Digital Currencies*. NY: Simon & Schuster.
- Didenko, A. N., & Buckley, R. P. (2019). The Evolution of Currency: Cash to Cryptos to Sovereign Digital Currencies. *Fordham International Law Journal*.
- European Central Bank. (2012). *VIRTUAL CURRENCY SCHEMES*. Frankfurt: European Central Bank.
- Fajri, A., & Yamin, M. (2019). *DIGITAL CURRENCY LIKE BITCOIN WITHIN THE INTERNATIONAL MONETARY SYSTEM FIELD*. Parahyangan: International Relations Journal.
- FINANCIAL ACTION TASK FORCE. (2015). *VIRTUAL CURRENCIES*. Paris: FATF/OECD.
- Government of Canada. (2022, Mar 12). *Proceeds of Crime (Money Laundering) and Terrorist Financing Act and associated Regulations*. Retrieved Jun 2, 2022, from fintrac-canafe.canada: <https://fintrac-canafe.canada.ca/act-loi/1-eng>
- Mandjee, T. (2014). *BITCOIN, ITS LEGAL CLASSIFICATION AND ITS REGULATORY FRAMEWORK*. Michigan: Journal of Business & Securities Law.
- Mohsin, K. (2021, Nov 18). *CRYPTOCURRENCY LEGALITY & REGULATIONS – INTERNATIONAL SCENARIO*. Retrieved Jun 2, 2022, from papers.ssrn: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3957976
- Muzammal, M., Qu, Q., & Nasrulin, B. (2018). *Renovating Blockchain with Distributed Databases: An Open Source System*. Amsterdam: Future Generation Computer Systems.